الأمم المتحدة S/2016/321

مجلس الأمن

Distr.: General
6 April 2016
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأنغولا والسنغال والصين لدى الأمم المتحدة

نتشرف بإبلاغكم بأنه في يوم الاثنين، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦، يعتزم مجلس الأمن عقد مناقشة مفتوحة، تشترك في رعايتها أنغولا والسنغال والصين، على مستوى الممثلين الدائمين، بشأن موضوع ”توطيد السلام في غرب أفريقيا: القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا“. وتجدون طيه المذكرة المفاهيمية ذات الصلة (انظر المرفق).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إسماعيل غاسبار مارتينز
السفير
الممثل الدائم لجمهورية أنغولا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ليو جيايي
السفير
الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) غورغي سيس
القائم بالأعمال بالنيابة
نائب الممثل الدائم لجمهورية السنغال
لدى الأمم المتحدة

120416 110416 16-05601 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأنغولا والسنغال والصين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والصينية]

مذكرة مفاهيمية

المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا

معلومات أساسية

سترعى الصين، خلال رئاستها لمجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل، بالاشتراك مع أنغولا والسنغال، تنظيم مناقشة مفتوحة بشأن موضوع ''توطيد السلام في غرب أفريقيا: القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا''، على أن يعقدها المجلس في ٢٥ نيسان/أبريل.

وقد كان خليج غينيا من أكثر المناطق تضرراً من القرصنة والسطو المسلح في البحر. ومنذ عام ٢٠١١، سقطت المنطقة ضحية لحوادث قرصنة كثيرة، تهدد سلامة الملاحة وتلحق خسائر اقتصادية تبلغ بلايين الدولارات بالبلدان الواقعة على ساحل الخليج كل سنة. وفي الآونة الأخيرة، ظلت هجمات القراصنة تتزايد في المنطقة حيث يتوسع نطاق انتشارها شمالا إلى غينيا وجنوبا إلى المياه الواقعة قبالة أنغولا. وما فتئ يتزايد عدد الرهائن ومبالغ الفدية التي تُطلب مقابل إطلاقهم.

وقد ظلت البلدان المطلة على خليج غينيا تولي دائما أهمية لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر. وفي عام ٢٠١٣، اجتمع رؤساء دول وحكومات ٢٥ بلدا من بلدان المنطقة في ياوندي، الكاميرون، في مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات المعني بالسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا وصاغوا استراتيجية مشتركة للأمن البحري. وبغية تنفيذ الاستراتيجية، فقد أنشئ، منذ عام ٢٠١٤، مركز التنسيق الأقاليمي المعني بخليج غينيا ومركزين إقليميين للأمن البحري في وسط أفريقيا وفي غرب أفريقيا ومراكز تنسيق بحرية متعددة الجنسيات. وعُقد الاجتماع الرفيع المستوى الاستثنائي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا في ياوندي في شباط/فبراير ٢٠١٦، لتيسير التعجيل ببدء تشغيل مركز التنسيق الأقاليمي.

وفي الوقت الراهن، تواجه بلدان المنطقة العديد من التحديات في جهودها الرامية لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر. فأولا، لم يبدأ بعد تشغيل آليات التنسيق الإقليمية لمكافحة القرصنة، بما فيها مركز التنسيق الأقاليمي والمركزان الإقليميان ومراكز التنسيق البحرية المتعددة الجنسيات، وذلك بسبب نقص التمويل ونقص الموارد. وثانيا، تفتقر البلدان المطلة على الخليج إلى القدرة على الحفاظ على السلامة البحرية والأمن البحري. وليس بوسع مرافق موانئها توفير الدعم اللوجستي لعمليات عسكرية واسعة النطاق في البحر. وثالثا، يحتاج التعاون بشأن الأنشطة المشتركة للإنفاذ والرصد والدوريات، وبشأن جمع المعلومات وتبادل المعلومات الاستخبارية، إلى مزيد من التعزيز.

الجهود التي بذلها مجلس الأمن حتى الآن

بناء على مبادرة من بنن ونيجيريا، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، واتخذ القرار ٢٠١٨ (٢٠١١). وقد رحب هذا القرار باعتزام بلدان المنطقة وضع استراتيجية شاملة لمكافحة أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر، وشجع المجتمع الدولي على تقديم المساعدة، ورحب باعتزام الأمين العام إيفاد بعثة تقييم تابعة للأمم المتحدة لدراسة التهديد وتقديم توصيات. وقد أوفد الأمين العام بعثة التقييم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وقدمت تقريرها إلى المجلس لاحقا (S/2012/45). وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، عقد المجلس مناقشة مفتوحة أخرى بناء على مبادرة من توغو، بشأن أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا، واتخذ القرار ٢٠٣٩ (٢٠١٢)، الذي شجع فيه المجلس دول المنطقة على تطوير مراكز لتنسيق الأمن البحري وطلب إلى الأمين العام دعم الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد. وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، أصدر المجلس بيانا رئاسيا، رحب فيه بمؤتمر القمة المعقود في ياوندي، وشجع المجتمع الدولي على تقديم المساعدة لتنفيذ نتائجه (S/PRST/2013/13). وإضافة إلى ذلك، قدمت الأمم المتحدة، من خلال مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دعما للجهود التي تبذلها بلدان المنطقة من أجل مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر.

الأهداف ومناط التركيز

الغرض من المناقشة المفتوحة المقبلة هو تشجيع المجتمع الدولي على مواصلة تنفيذ قرارات مجلس الأمن وبياناته الرئاسية السابقة، وزيادة التشديد على مكافحة القرصنة

والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا، وتقييم خطرهما على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الإقليمي. وستُعطى الأولوية للتشجيع على بدء تشغيل الآليات الإقليمية لمكافحة القرصنة. وسيشدد الاجتماع على ضرورة قيام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة والدعم لبناء القدرات في ضوء الصعوبات الفعلية التي تواجهها بلدان المنطقة واحتياجاتها في إطار جهودها الرامية إلى مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر، وذلك من أجل تحقيق السلام والاستقرار والازدهار والتنمية على الصعيد الإقليمي. ويُقترح أن ينصب تركيز المناقشة المفتوحة على المواضيع التالية:

- كيفية مواصلة تنفيذ الوثائق الختامية لمجلس الأمن في هذا الصدد، وذلك من أجل تعزيز تنفيذ الاستراتيجيات الإقليمية للأمن البحري. والكيفية التي يمكن بها مساعدة بلدان المنطقة على تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر وعلى تشغيل الآليات الإقليمية القائمة لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر في أقرب وقت ممكن.

- كيفية تعزيز بناء قدرات بلدان المنطقة في مجال الأمن البحري، وتحسين هياكلها الأساسية، وضمان قدرتها على الاضطلاع بأنشطة الإنفاذ والرصد والدوريات المشتركة في البحر بمزيد من الفعالية. وكيفية مساعدة بلدان المنطقة على صياغة إطار قانوني لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر وتكثيف جمع المعلومات وتبادل المعلومات الاستخبارية.

- كيفية تعزيز دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، كالاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا، في تضييق الخناق على أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر. وكيف يمكن للأمم المتحدة وبلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية أن تُفعِّل مزايا كل منها، وأن تعزز التنسيق والتعاون على مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا؟

- كيفية تعزيز التدابير الوقائية، بغية منع أو كبح التهديد الناجم عن أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر على السلام والأمن الإقليميين؟ وكيفية استخدام مجموعة شاملة من السياسات لمساعدة بلدان المنطقة في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية، وذلك من أجل معالجة جذور مشكلة القرصنة والسطو المسلح في البحر. وكيفية الاستفادة من الخبرات وأفضل الممارسات من المناطق الأخرى في مكافحة القرصنة، واستكشاف أفكار ونهج جديدة من أجل زيادة التعاون الدولي على مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا.

الشكل والنتائج

ستتخذ الجلسة شكل مناقشة مفتوحة. وتُدعى جميع الدول الأعضاء إلى الحضور والإدلاء ببيانات. وسيعقد الاجتماع في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦، برئاسة السفير والممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، ليو جيايي. وسيعقد أعضاء مجلس الأمن مشاورات بشأن ما إذا كان الاجتماع سيُصدر وثيقة ختامية.